

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة هيئة القطاع العام للرى
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٧٣٨١٠٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين وثلاثمائة وواحد وثمانون ألفاً من الجنيهات) وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٧١٧٣٠٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين ومائة وثلاثة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين الآتيين :

(أ) الباب الأول - الأجور بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٦٦٢٣٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٥٥٩٣٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه (فقط مائتان وثمانية آلاف من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث - الاستثمارات ١٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية ١٩٨٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٧٣٨١٠٠٠ جنية (فقط سبعة ملايين وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف جنية) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠ جنية (فقط مائتان وثمانية آلاف جنية) موزعة كما يلي :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ٢٠٨٠٠٠ جنية .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية -

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

(القيمة بالألف جنيهه)

الموازنة الجارية والرأسمالية لطبقة القطاع العام للرى
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
٩٠/٨٩	٩١/٩٠	الإيرادات	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	الاستخدامات
٨٢٢١٠٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠٠	أ - إيرادات جارية	٥١٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	(أ) استخدامات جارية
٨٢٢١٠٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠٠	باب ٢ - الإيرادات الجارية	٧٧١١٠٠٠٠	٦٦٢٣٠٠٠٠	باب ١ - أجور
٨٢٢١٠٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية ...	٨٢٢١٠٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠٠	باب ٢ - نفقات جارية وتحويلات جارية
٦٥٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	ب - الإيرادات الرأسمالية	٤٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية ...
٦٥٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	باب ٣ - إيرادات رأسمالية	١٨٠٠٠٠	١٩٨٠٠٠٠	ب - الاستخدامات الرأسمالية
٦٥٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	باب ٤ - قروض وتسهيلات إئتمانية	٦٥٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استثمارية
٨٢٨٦٠٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٨٢٨٦٠٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأسمالية ...
٨٢٨٦٠٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٨٢٨٦٠٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية
					إجمالي الاستخدامات ...